التنازع وشروطه
للشهاب الغنيمي (ت 1044هـ) تحقيق وتعليق

إعداد/د. محمد إبراهيم محمد بخيت
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية ،
كلية اللغات جامعة المدينة العالمية ماليزيا

ملخص البحث:

هذا البحث هو تحقيق لرسالة في النحو عنوانها (التنازع وشروطه) للشهاب الغنيمي (ت 1044هـ) ،وقد **اشتمل البحث على مقدمة** ، ومبحثين ، الأول: تناولت فيه التعريف بهذا العالم وذلك ببيان اسمه ونسبه،ومؤلفاته، وتلامذته، ووفاته ،**ووصف المخطوط ، وتوثيق نسبته،** والمبحث الثاني: تحقيق لرسالته في باب التنازع وشروطه ، وتكمن **إشكالية البحث** في اعتماده على نسخة واحدة للرسالة المحققة حيث لم أعثر على نسخة غيرها ،**ويهدف البحث** إلى: أولا: التعريف بعالم غير شهير هو الشهاب الغنيمي (ت 1044هـ)، ثانيا: بيان مكانة الشهاب الغنيمي حيث تتلمذ عليه كثير من طلاب العلم مما يظهر مكانته في عصره ،ثالثا : تحقيق رسالة التنازع وشروطه للشهاب الغنيمي إسهامًا في تحقيق التراث النحوي، وقد اعتمدت في أدوات **ومنهج هذا البحث** على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم المنهج الوصفي على دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال ،وفي نهاية هذا البحث استطعت أن أقف على مجموعة من **النتائج أهمها:** أولا: عظم مكانة الشهاب الغنيمي مؤلف هذه الرسالة في عصره حيث تتلمذ عليه كثير من طلاب العلم ،ثانيا: يوقفنا البحث على أثر من التراث النحوي فيظهره للباحثين ودارسي اللغة العربية ، ثالثا :يدور كثير من الخلاف النحوي حول باب التنازع أشار إلى بعضه المصنف خلال رسالته.

الكلمات الدلالية: التنازع وشروطه ، الشهاب الغنيمي ،أولى العاملين بالعمل في التنازع .

Abstract:

This research is an investigation of a thesis titled (Dispute and its conditions) by Al Shehab Al Ghonaimy (died in 1044 AH). The research includes an overview and two researchs . The first includes an overviewof this scientist covering his name, descent, publications, students and death and a description investigation of his study of the disputes and its condition. The research is accompanied by a study of a controversial issue in the dispute, i.e., which of the

two subjects has priority in the dispute. The research dilemma is that it relies on a single copy of the investigated study as I could not find another copy. The research is aimed at: first: to give an overview of an infamous scientist, i.e., Al Shehab Al Ghonaimy (died in 1044 AH), second: explanation of the prestige of Al Shehab Al Ghonaimy who had many students reflecting how prestigious he was in his era, third: investigation of the study of "Dispute and its conditions" by Al Shehab Al Ghonaimy as contribution in the preservation of syntactic heritage. In the tools and methodology of this research, I adopted the descriptive and analytical approach where the descriptive approach is based on the study of the language, identification of its characteristics and accurate description of its nature while the analytical approach focuses on the analysis of syntactic texts and statements. At the end of the research, I was able to conclude a number of results including mainly: first: the great prestige which the author of this study, Al Shehab Al Ghonaimy, enjoyed in his era as he was the master of may students, second: the research highlights an important topic of the syntactic heritage for the researchers and learners of Arabic language and third: there is a great deal of syntactic controversy on the dispute including the issue of "which of the two subjects has priority in the dispute the scientist has pointed to some of them during his study.

Key words: *dispute and its conditions - Al Shehab Al Ghonaimy - which of the two subjects has priority in the dispute*

مقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ، والصلاة والسلام على منبع البيان ومهبط العرفان، المؤدب بالقرآن سيدنا محمد ﷺ الذي بعثه ربه هاديًا للعاصين ، ومنارًا للسائرين ، وشفيعًا للمؤمنين ، ورحمةً للعالمين ، وسيدًا للبشر أجمعين ، وبعد :

فإن علم النحو من أسمى العلوم قدرًا ، وأنفعها أثرًا ، به يتثقف أَوَدُ اللسان، ويَسْلَسُ عِنَانُ البيان ،وتحقيق التراث من أجل الأعمال العلمية وأشرفها لاسيما تحقيق التراث النحوي والصرفي إذ إنه يصلُ حاضر الأمة بماضيها، ويسهم إسهامًا فعالًا في بعث الكنوز النفيسة الجديرة بأن يشمر الباحثون في ميدان النحو واللغة عن ساعد الجد فينفضوا الغبار عنها بتحقيقها ودراستها ، ومعالجتها معالجة حديثة تبرز مضامينها وتوضح معالمها ؛ لتكون الاستفادة من هذه الكنوز سهلة المسالك ، سائغة المشارب .

أهمية البحث: ترجع أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على عالم غير شهير هو الشهاب الغنيمي ، ويخرج إلى دارسي العربية رسالة تراثية في النحو تدور حول باب من أبواب النحو الهامة في التنازع وشروطه.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في اعتماده على نسخة واحدة للرسالة المحققة حيث لم أعثر على نسخة غيرها .

أسئلة الدراسة: تدور وتتمحور أسئلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

ـ من الشهاب الغنيمي ، وما أهم أعماله ، ومكانته العلمية ، ومتى توفي؟

ـ ما معنى التنازع .ـ ما شروطه ؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

أولا: التعريف بالشهاب الغنيمي :فهو أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين الغنيمي الأنصاري الخزرجي: فقيه باحث من أهل مصر، نسبته إلى غنيم (وهو أحد جدوده) ،له شروح وحواش في الأصول والعربية، ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد، وغيرها،وللشهاب الغنيمي مكانةكبيرة في عصره حيث تتلمذ عليه كثير من طلاب العلم منهم الخلوتي (ت 1088 هـ)، والشيخ درويش الطرابلسي ، وغيرهما، توفي ـ رحمه الله ـ بمصر (1044هـ) .

ثانيا : يظهر البحث معنى التنازع ، فالتنازع هو أن يتقدم فعلان مذكوران متصرفان، أو اسمان يشبهانهما في التصرف، أو متصرف واسم يشبهه في التصرف، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وغير مرفوع واقع بعد "إلا" على الأصح فيهما، وهو مطلوبٌ لكلٍّ منهما من حيث المعنى .

ثالثا: يظهر البحث شروط التنازع: فالتنازع شروط: شروط في العامل، وهي ثلاثة: الشرط الأول: أن يكون في الكلام عاملان أو أكثر، وهذان العاملان إما فعلان، أو اسمان يشبهانهما.

والشرط الثاني: أن يكون العاملان طالبين للمتنازع فيه؛ إما على جهة الفاعلية، أو على جهة المفعولية، أو على جهة الفاعلية لأحدهما والمفعولية للآخر، والشرط الثالث: أن يكون العاملان متصرفين، أي: غير جامدين.

وشروط المتنازع فيه: وهي ثلاثة أيضا: الأول: أن يكون المتنازع فيه مؤخرًا، فلا تنازع في المتقدم على العامل، ولا في المتوسط بين العاملين، والثاني: أن يكون المتنازع فيه، غير مرفوع بعد إلا، والثالث: أن يكون المتنازع فيه، غير سببي مرفوع.

المصطلحات والمفاهيم :يسهم البحث في بيان مفهوم التنازع النحوي، فالتنازع في العمل يسمى أيضًا: باب الإعمال، وحقيقته: أن يتقدم فعلان مذكوران متصرفان، أو اسمان

يشبهانهما في التصرف، أو متصرف واسم يشبهه في التصرف، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وغير مرفوع واقع بعد "إلا" على الأصح فيهما، وهو مطلوبٌ لكلٍّ منهما من حيث المعنى، أي: المعمول المتأخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى.

فالطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما، أي: أن يكون العاملان يطلبان الفاعلية في الاسم المتأخر عنهما، أو يطلبان معًا المفعولية، أو أن أحد العاملين يطلب الاسم المتأخر للفاعلية، ويطلب الثاني الاسم المتأخر للمفعولية.

منهج البحث :اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفا دقيقا ، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال .

أدوات البحث: تمثلت منهجية البحث وأدواته في النقاط التالية :

أولا: احترمت نص الرسالة فلم أتدخل فيه إلا بالقدر الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .

ثانيا: خرجت الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية من حديث أو أثر، مع بيان موضع الشاهد واللغة في البيت الشعري .

ثالثا: وثقت النصوص والآراء التي نقلها الشهاب الغنيمي عن غيره من النحاة وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها ، أو إلى أمهات الكتب النحوية .

رابعا: ضبطت الشواهد الشعرية ضبطًا تامًا معتمدًا في ذلك على كتب الشواهد كالخزانة وغيرها .

خامسا: عَنْوَنْتُ لجزئياتِ البحث ووضعتها بين معكوفين .

سادسا: ذكرت المعلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها أول مرة، وفي نهاية البحث في ثبت المراجع والمصادر.

حدود البحث: هذا البحث لا حدود له زمانية أو مكانية ، وله حدود موضوعية حيث تركّز هذه الدّراسة على باب التنازع من خلال رسالة الشهاب الغنيمي (ت 1044هـ) ، ودراسة حياته وأهم أعماله .

إجراءات البحث وهيكله: اشتمل هذا البحث على مقدمة ، و مبحثين:

أما المقدمة :فقد اشتملت على أهمية البحث ، وأسئلته ، وأهدافه ، ومصطلحات الموضوع ،وحدود البحث ، ومنهجه ، ومنهجيته ، وأدواته ، وهيكل البحث ، والدراسات السابقة .

المبحث الأول: اشتمل على: التعريف بالشهاب الغنيمي ،وذلك ببيان اسمه ونسبه، ومؤلفاته، وتلامذته، ووفاته ، وتوثيق نسبة المخطوط ، ووصفه .

والمبحث الثاني: تحقيق رسالة التنازع وشروطه .

الدراسات السابقة : في حد علم الباحث لم تحقق هذه الرسالة من قبل(التنازع وشروطه للشهاب الغنيمي)

إلا أن هذا الموضوع ـ التنازع ـ قد تناولته جل كتب النحو ، وقد اعتبرت هذه الكتب من مراجع التحقيق ، وقد استفدت من عرضها وأحلت عليها أثناء التحقيق ، ومن هذه الكتب:

1 ـ أبو حيان،**التذييل والتكميل**، تح/ د. حسن هنداوي، ط1 (دمشق: دار القلم ، 1418 هـ . 1997م) .

2ـ الرضي ، محمد بن الحسن ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، تح/ أحمد السيد أحمد ،د.ط (مصر: المكتبة التوفيقية ، د .ت).

3ـ السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ د. عبد الحميد هنداوي ،د. ط (مصر: القاهرة، المكتبة التوفيقية ، د. ت).

المبحث الأول

التعريف بالشهاب الغنيمي(ت 1044هـ)

اسمه ونسبه : هو أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين الغنيمي الأنصاري الخزرجي: فقيه باحث من أهل مصر، نسبته إلى غنيم (وهو أحد جدوده) .

مؤلفاته: له شروح وحواش في الأصول والعربية، ورسائل في الأدب والمنطق والتوحيد، منها (حاشية – خ) على شرح العصام في المنطق، و(نقش تحقيق النسب – خ) منطق، (ابتهاج الصدور – خ) نحو[1]، و(بهجة الناظرين في محاسن أم البراهين) في مجلد ضخم، مبتور الآخر، في خزانة الرباط (2452 كتاني) ، وكان يلقي دروسًا في التفسير بجامع ابن طولون في القاهرة، وجمع ما علقه فيهاعلى تفاسير البيضاوي والزمخشري وأبي السعود في كتاب سمي (حاشية الغنيمي في التفسير – خ) في الظاهرية [2].

تلاميذ الشهاب الغنيمي[3]:لقد تتلمذ على الشيخ كثير من طلاب العلم مما يظهر مكانته في عصره ، منهم :

1 . **الخلوتي** (000 – 1088 هـ = 000 – 1678 م): محمد بن أحمد بن علي البهوتي الخلوتي: هو فقيه حنبلي مصري .

مؤلفاتـه: لـه (تحريرات) علـى الإقنـاع ، وعلـى المنتهـى فـي الفقـه، جــردت بعد موتـه مـن هامش نسخته فبلغت (حاشية الإقناع) اثني عشر كراسا ، و(حاشية المنتهى) أربعين كراسًا، و(التحفة – خ) رسالة فـي السيرة النبويـة ، و(كشـف اللثـام عـن شـرح شـيخ الإسـلام، علـى إيسـاغوجي– خ) فـي المنطـق، جـرده مـن تعـاليق شـيخه الشـهاب أحمـد بـن محمـد الغنيمـي الأنصاري على نسخته من شرح زكريا الأنصاري الإيساغوجي[4].

2 ـ **الشـيخ درويـش الطرابلسـي(987 هـ ـــ ....)** : هو الشيخ درويش مصطفى بن قاسمبن عبد الكريم بن قاسم بن محيي الدين الجلبي الشافعي مذهباً الوفائي طريقة ومشرباً، وينتهي نسبه إلى محمد بن الحنفية ـ رضي الله تعالى عنه ـ .

ولد بمدينة طرابلس الشام سنة تسعمائة وسبعة وثمانين ونشأ بها.

أساتذته: تأدب على الشيخ عبد النافع الحموي مفتي الحنفية ، والشيخ محمد الحق الشافعي ، والشيخ عبد الخالق المصري ، وغيرهم .

رحلتـه وطلبـه للعلـم : دخـل دمشـق الشـام سـنة ألـف وأربعــة عشـر فحضـر مجـالس العلـم وحاضر، ثم دخل مصر فأخذ الفقه والنحو عن الشيخ نور الدين الزيادي، والشيخ أبي بكر الشـنواني، وغيرهمـا، وأخـذ المنطـق عـن الشـيخ سـالم التسـتري ، والكـلام عـن الشـيخ أحمـد الغنيمي ، والشيخ إبراهيم اللقاني ، ثم دخل القسطنطينية وأخذ عن صدر الدين زاده ،وعن العلامة محمد أفندي المفتي ، ثم قدم المدينة النبوية سنة ألف وسبع وعشرين زائراً ، ثم قدمها ثانياً سنة اثنين وثلاثين وأقام بها ، وتأهل وأحسن السيرة والشهرة ، وتقيد بنشر العلم الشريف والتدريس بالمسجد النبوي ، ثم لزم حاله لما كثر الدخيل.

مؤلفاتـه: لـه التآليف الرائقة، والتصـانيف الفائقة، منها نزهة الأبصـار فـي السير فيما يحدث للمسافر من الخبر، ومنها هتك الأستار في وصف العذار، ومنها شرح تائية ابن حبيب الصفدي سماه المنح الوفائية في شرح التائية، ومنها الدر الملتقط من بحر الصفا في مناقب سيدي أبي الأسعاد بن وفا، وله النظم الرائق، والنثر الفائق[5].

3. مرعي الكرمي (ت1033هـ): هو مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي نسبة لطور كرم قرية بقرب نابلس المقدسي الحنبلي ، محـــدث فقيه ، مؤرخ ، أديب ، وهو أحد أكـابر علمـاء الحنابلـة بمصـر، وأجـازه شـيخه وتصـدر للإقـراء والــتدريس بجـامع الأزهـر ، واشتغل بالإفتاء والتدريس والتحقيق والتصنيف ، ثم تولى المشيخة بجامع السلطان حسن .

أساتذته: أخذ عن الشيخ محمد المرادوي ، وعن القاضي يحيى الحجاوي ، والشيخ الإمام محمد حجازي الواعظ ، وأحمد الغنيمي، وغيرهم .

من تصانيفه : غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، ودليل الطالب ، وقائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن ، وتوقيف الفريقين على خلود أهل الدارين[6]. .

4ـ **الشيخ إبراهيم بن محمد بن عيسى المصري الشافعي الملقب ببرهان الدين الميموني.**

نبغ في علوم التفسير والعربية ، والعلوم العقلية والنقلية ، وسئل بعض أهل التحقيق من قضاة مصر عنه ، فقال : هو رجل لو سئل عن مسألة في المعاني والبيان لأملى عليها كراريس عديدة .

طلبه للعلم : لازم والده سنين ، وكان يحضر معه وهو صغير درس الشمس الرملي ، وأجازه بمروياته ، وأخذ عن أبي بكر الشنواني ، ومنصور الطبلاوي ، وأحمد الغنيمي ، وغيرهم من علماء عصره ، وأجازه جل شيوخه ، وعنه أخذ أحمد بن أحمد العجمي ، وعبد القادر البغدادي، وشاهين الحنفي ، وكان له ولد برع بالتلقي عنه ، ومات قبل أبيه بنحو ثلاثة أشهر [7].

5ـ **الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد** بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد المعروف بالعجمي الشافعي الوفائي المصري ، تصانيفه : له من التأليف شرح ثلاثيات البخاري ، ورسالة في الآثار النبوية .

أساتذته:اجتمع بالنور الزيادي صحبة والده أحمد مرتين وحل نظره عليه،ثم ابتدأ الاشتغال في سنة سبع وعشرين وألف فقرأ على الشيخ على الحلبي صاحب السيرة ، والبرهان اللقاني ، والشهاب الغنيمي[8].

ومنهم :عبد الرحمن بن علي بن موسى بن خضر الخياري الشافعي[9]، علي بن عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن يحيى بن أبي يحيى بن أحمد بن السراج أبو الحسن الأنصاري السجلماسي الجزائري[10]، علي بن عليأبو الضياء نور الدين الشبراملسي الشافعي القاهري[11]،نور الدين الحنفي[12]، محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي الشهير بالخلوتيالمصري[13]،محمد بن عبد الخالق المنزلاوي الشافعي[14]، محمد بن علاء الدين أبو عبد الله شمس الدين البابلي القاهري الأزهري الشافعي[15]، والسيد القدسي[16] ، وابن خصيب الدمشقي الشافعي[17].

وفاته : توفي ـ رحمه الله ـ بمصر (ت 1044هـ) [18] .

ثانيا : وصف المخطوطة :

الرسالة للشهاب الغنيمي وعنوانها رسالة في التنازع وشروطه ، كتبت بخطمحمد بن محمود الناخ[19]،يوم السبت 17 ربيع الأول سنة 1334 هـ ، الموافق:22 يناير سنة 1916 م ، وتتكون من ثماني ورقات ، كل ورقة واحد وعشرون سطرًا ، نسخة جيدة ، بها بعض التصحيحات ، وسمرة في بعض أجزائها ، صفحات 7، 11، 13، بها ختم مطموس على صفحة الغلاف،خطها نسخ معتاد ، والنسخة بمكتبة المخطوطات بدار الكتب المصرية رقم 469.

توثيق النسبة :

نص المؤلف على نسبة الرسالة في آخرها حيث قال :" وكتبها لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده فقير رحمة ربه أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري الشافعي لطف الله به آمين آمين.

وتم نسخ هذه في يوم السبت 17 ربيع الأول سنة 1334 هـ ، الموافق:22 يناير سنة 1916 م نقلا عن نسخة الأصل الموجودة بدار الكتب السلطانية 145 م مجاميع ، كاتبه: محمد بن محمود الناخ" .

المبحث الثاني النص المحقق

التنازع وشروطه

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمدٍ ، وآله، وصحبه، وسلم تسليمًا:

[صور العاملين المتنازعين]

وإذا تنازع الفعلان اسمًا ظاهرًا بعدهما علم أن العاملين إذا توجها على معمول لا يخلو الأمر من أن يقتضى فاعلًا كقولك: ضرب وأكرم زيد ، ومفعولًا كقولك: ضربت وأكرمت زيدًا، أو يقتضى أحدهما فاعلًا والآخر مفعولًا كقولك :ضربت وأكرم زيد ، وضرب وأكرمت زيدًا، اتفق النحويون[20] على أن التنازع قائم في جميع هذه الصور إلا الفراء[21] فإنه قال لا تنازع في الصورتين الأوليين، بل زيد فاعل للفعلين في ضرب وأكرم زيد، ومفعولا في ضربت وأكرمت زيدًا.

[إذا تنازع العاملان فما الذي يعمل منهما الأول أو الثاني]

ثم إنهم أجازوا إعمال كل واحد منهما لكنهم اختلفوا في الأولوية، فمال البصريون[22] إلى الأولوية إعمال الثاني[23] ، والكوفيون إلى الأول[24] ، ولكل واحد دليلان عقلي ونقلي .

أما الدليل العقلي للبصريين: فهو أن الثاني مجاور للمعمول[25] وللمجاورة قوة لا تكون[26] لغير المجاورة تلك القوة بدليل أن هم المتصرفات في كلام العرب الأعراب وغير لأجل المجاورة جُحْرُ ضبٍ خربٍ[27] ، فخرب صفة لجحر[28]، وهو مرفوع فيجب أن يكون الخرب مرفوعا إذ من شأن الصفة موافقة الموصوف في الإعراب لكن جر لجاره[29] ،وكذا قوله تعالى﴿ شُوَاظ من نار ونحاس﴾[30] معطوف على قوله ﴿ شُواظ﴾ وهو مرفوع فيجب أن يكون﴿ نُحَاس﴾ مرفوعًا لاشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب إلا أنه جر لمجاورة (نار) ، ومثل ذلك كثير لا يكاد ينحصر، وإذا غير الإعراب لأجل المجاورة مع أن فيه إبطال عمل العامل بالحقيقة فترجح إعماله أحد العاملين أولى وأجدر إذ فيه مخالفة الأصل المفرد ، وأيضا أنهم إذا مالوا إلى مراعاة[31] المجاورة مع وجود اللبس كما في قوله تعالى﴿ فاغسلوا وجوهَكَم وأيديَكُم إلى المرافق وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[32] فميلهم عند عدمه أحمد ، وأيضًا إن علمت في مثل علمت لزيد منطلق يقتضى أن يكون زيد ومنطلقا معمولين له من جهة اللفظ ، والعرب عملوا بمقتضى اللام فعلمت أن للمجاورة قوة لا يكون مثلها.

وأما النقلي فمنه قول طفيل:

و كمتاً مدماةً كأنَّ متونها جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مذهبِ[33]

وبيان ذلك أن جرى فعل ماض يقتضى الفاعل ، واستشعرت أيضا فعل ماض منه ضمير الفاعل عائد[34] إلى المتون وهو يقتضى المفعول توجها على لون مذهب، وأعمل الثاني بدليل نصبه اللون مع أنه متمكن من دفعه لصحة الوزن والمعنى، فعلم أن إعمال الثاني أولى لاختياره بلا مانع عن إعمال الأول، ومنه قول كثير حين واعدته عزة قبلة ولم تف بها:

قَضَى كُلُ ذِي دينٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعزةَ ممطولٌ معنى غريمُهَا[35]

وقضى ووفا توجها غريمه وأعمل الثاني إذ لو أعمل الأول لقيل فوفاه لعدم المانع من الاضمار قبل الذكر هذا ما قيل في توجيه إعمال الثاني في هذا البيت والعذو واضح إذ لو قال (فوفا) لم يكن البيت.

وقد توهم بعضُ النحويين[36] التنازع في المصراع الثاني بين شبيه الفعل وهما ممطول ومعنى غريمها وفيه صعوبة إذ لو ثبت التنازع لما يخلو الأمر من أن أعمل فيه الثاني أو الأول وكلاهما باطل، أما الأول فلاستلزامه أحد الممنوعين وهو إما خلو الأول وهو ممطول عن الفاعل، وإما عدم انفصال فاعل الصفة حين جرت على غير من هي له ؛ وذلك لأنه إن حذف فاعله لزم الخلو وإن أضمر فيه لزم عدم الانفصال وكلاهما ممنوع عند البصريين

وإن عمل الأول ففاعل الثاني وهو معنى إما أن يكون محذوفًا وهو ممنوع بالاتفاق، أو مستترًا فيه وهو غير جائز إذ هو صفة والصفة إذا جرت على غير مرة هي له وجب انفصال فاعلها كما في هند زيد ضاربته هي، وفي البيت كذلك إذ على تقدير التنازع لابد وأن يكون عزة مبتدأ وممطول خبرها ومعنى أيضًا خبر بعد خبر وإلا لم يتمكن من إثبات التنازع على المذهب المنصور إذ من شرطه صلاحية عمل المتوجهين، وهي موقوفة على الاعتماد على ما قبله ، فإذن لوثبت التنازع في المصراع الثاني لثبت أخذ مذهبي الكسائي[37] ، وهو إما حذف الفاعل من الأول على تقدير إعمال الثاني واستتار الفاعل في الصفة حين جرت على غير من هي له .

وأما الدليل العقلي للكوفيين: فهو أن الفعل واقع في أول الكلام والأول موضع لا يقع فيه إلا ما هو أهم بالذكر فعلم أن الأول مما هو أهم بالذكر فإذن إعماله أولى لإتمام معناه، وأيضا أن علمت إذا تقدم على مفعوليه مثل علمت زيدا قائما يعمل فهي على سبيل الوجوب على الأصح .

وإذا توسط أو تأخر عنها مثل زيد علمت قائم ، وزيد قائم علمت جاز فيه وجهان الإعمال والإلغاء فعلم أن للأولية قوة لا يكون لغيرها مثلها ، وأيضا إن ضربت إذا تقدم على مفعوله مثل :ضربت زيدا ، لا يجوز تقويته عمله باللام الجارة فلا يقال: ضربت لزيد ، وإذا تأخر جاز ذلك مثل: لزيد ضربت ، وأيضا: جاء في الشعر ترجيح الأولية كما في قوله:

نقلْ فؤادك حيثُ شئتَ من الهوى ما الحبُّ إلا للحبيبِ الأولِ[38]

وكذا في قوله:

كَـمْ مَنْزِلٍ في الأَرْضِ يَأْلَفُهُ الفَتَى وحَنِينُهُ أبداً لأولِ مَنْزِلِ[39]

وكذا في قوله :

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادَفَ قَلْبِي خَالِيًا فَتَمَكَنَا[40]

وكذا في قوله:

وَلَكِن بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَجَنِي[41]البُكَا بُكَاهَا فَقُلْتُ الفَضْلَ للمُتَقَدِمِ[42]

وكل هذا مشير إلى قوة الأولية، وأيضًا أن إعمال الثاني في مثل ضربني وأكرمت زيدًا يستلزم توجه الممنوعين وهو ما خلو الفعل عن الفاعل على تقدير الحذف كما هو مذهب الكسائي أو الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب[43] سيبويه[44] وكلاهما ممنوع ، وكل ما هو

مستلزم للممنوع ممنوع بخـــلاف إعمال الأول فإنه لا يلزمه المذكور فعلم أن إعمال الأول أولى .

وأما النقلي فمنه قول عمر بن ربيعة :

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ تُنُخِّلَ فاسْتَاكتْ به عُودُ إسْحِلِ (45)

وقول الآخر:

ولمـــا أن تحـــــمل آل ليلى سمعـــــت ببينهم نعب الغرابا (46)

وقول أمرئ القيس :

..... كفاني ولمْ أطـــلبْ قليلٌ منَ المالِ(47)

وبيانه أن (تنخل) و(فاستاكت) توجها (عُودُ إسْحِلِ) ، وأعمل تنخل بدليل رفعه مع تمكنه من إعمال فاستاكت إذ لو نصبه لكان موزونا أيضا ، وسمعت ونعب توجها على الغراب وأعمل الأول بدليل نصب الغراب ، وكفاني ولم أطلب توجها قليل وأعمل كفاني مع تمكنه من إعمال الثاني .

[حكم الفاعل الأول من حيث الافراد والتثنية والجمعإذا أعملت الثاني]

واعلم أنك إذا أعملت الثاني كما هو مذهب البصريين فالأول إن اقتضى الفاعل مثل ضربني وأكرمت زيدًا تضمر الفاعل فيه أي في الأول موافقا لما توجه إليه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضربني وأكرمت زيدًا تنوي في ضربني ضميرًا الفاعل عائدًا إلى زيد وضربًا في وأكرمت الزيدين ، وضربوني وأكرمت الزيدين ، وهذا ما اختار سيبويه ــ طاب ثراه ــ تمسكا بقول الشاعر:

جفوني ولم أجفُ الأخلاءَ إنني لغير جميل من خَلِيلِيَ مهملُ (48)

فأعمل لم أجف وأضمر الفاعل في جفوني، وهو الواو ، والكسائي ـ رحمه الله ـ ذهب إلى حذف الفاعل من الأول وتمسك ببيت علقمة:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَـــى لها وأرادهـــا رجـالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُـمْ وكَلِيْبُ (49)

بيانه أن تعفق وأرادها تنازعا رجال وأعمل الثاني وألا يقال أرادوها ، وحذف الفاعل من الأول وألا يقال تعفقوا.**وفائدة الخلاف** ظاهرة في التثنية والجمع في المفرد المؤنث إذ تقول على مذهب سيبويه ضرباني وأكرمت الزيدين ، وضربوني وأكرمت الزيدين، وضربت وأكرمت هندا بإتيان ضمير التثنية والجمع وبإلحاق علامة التأنيث، وعلى مذهب الكسائي ضربني وأكرمت الزيدين ، وضربني وأكرمت الزيدين، وضرب وأكرمت هندًا مسقطا لضمير

التثنية والجمع وعلامة التأنيث لخلو الفعل عن الإسناد إلى المؤنث، وكذا في مثل ضربني اليوم وزيد وأكرمت عمرًا فإن مثل هذا صحيح على مذهب سيبويه ؛ لأن زيدًا معطوف على ضمير مستتر في ضربني ، وغير صحيح على مذهب الكسائي إذ لا ضمير في الأول فعول المعطوف على المعطوف عليه وذا غير جائز ، وفي مثل قام وعمرًا وأكرمت زيدًا فإنه صحيح على مذهب سيبويه إذ المفعول معه وهو عمرًا مصاحب للضمير المستتر في قام ، ولم يصح على مذهب الكسائي لعريان المفعول معه عن مصاحبة معمول الفعل ، وفي مثل طاب نفسا وأكرمت زيدًا فإنه صحيح على مذهب سيبويه ؛ لأن نفسا يرفع الإبهام عن النسبة الواقعة بين طاب والضمير المستتر فيه ، ولا يصح على مذهب الكسائي إذ لم يكن ثمت نسبة مبهمة ليزيل نفسًا إبهامها لانتفاء الفاعل ، وكذا في جلس ضاحكا، وأكرمت زيدًا فإن هذا يصح على مذهب سيبويه ؛ لوجود ذي الحال وهو الضمير المستتر في جلس ولم يعد يصح على مذهب الكسائي إذ لم يكن عنده فاعل مستتر في الأول فبقي الحال بدون ذي الحال ، وكذا في مثل ما ضرب إلا زيدًا ، وما جاءني أحد فإنه صحيح على مذهب سيبويه إذ هو مستثنى من الضمير المستتر في ضرب العائد إلى أحد ولا يصح على مذهب الكسائي لفقدان المستثنى منه ، ولا تتبين فائدة الخلاف في مثل ضربني وأكرمت زيدًا .

وذهب الفراء[50]إلى أن الأول لو اقتضى الفاعل والثاني المفعول مثل ضربني وأكرمت زيدًا وأنت تريد إعمال الثاني لم يجز هذا التركيب لاستلزامه الممنوع وهو الإضمار قبل الذكر أو خلو الفعل عن الفاعل وطريق تصحيح هذا المقال عنده إبراز ضمير الأول وبعد ذكر المتنازع فيه لقولك ضربني وضربت زيدًا هو حذوا عما ذكروا ، ورد عليه قوله:

و كمتاً مدماةً كأنَّ متونها جرى فوقها واستشعرتْ لونَ مذهبِ[51]

إذ فيه إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل وما أبرر بعد ذكر المتنازع فيه وإذا اقتضى المفعول وكان مما استغني عن ذكره بل لا يكون أحد مفعولي باب علمت بذكر الآخر والثاني والثالث من باب أعلمت بذكر الثالث والثاني مثل ضربت وأكرمني زيد حذفته قالوا ؛لأنك لو أضمرته يلزم إضمار قبل الذكر .

[حكم التنازع في بابي علمت وأعلمت]

ولقائل أن يقول أظهره لئلا يلزم المذكور وإلا فأت به مظهرًا وذلك إذا كان الفعل الأول من باب علمت وذكر مفعوله الآخر أو من باب أعلمت ، والنزاع في المفعول الثاني والثالث وذكر الثاني والثالث مثل حسبني وحسبت زيدًا منطلقًا ، ولا يجوز حذفه ؛لأن ذكر

أحد مفعولي باب علمت بدون الآخر غير جائز عند البصريين خلافًا للكوفيين ؛ وذلك لأن لبعض أفعال هذا الباب معنى متعدى به إلى مفعول واحد مثل علمت بمعنى عرفت وظننت بمعنى اتهمت فلو اقتفوا على أحد المفعولين لتوالى الذهن أنه من القسم الثاني ، ولما منعوا الحذف ههنا منعوه في الثاني والثالث في باب أعلمت رعاية للأصل فيهما هما في الأصل هذان ، وإن أعملت الأول كما هو مذهب الكوفيون فالثاني إن اقتضى الفاعل أضمرت الفاعل فيه على المذهبين فتقول ضربت وأكرمني الزيدين ، وأضمرت المفعول أيضًا إن اقتضاه واجب ذكره أو جائزًا فقيل في نحو ضربني وضربت زيد ، وحسبني منطلقا وحسبته زيد قائما إلا أن يمنع مانع من الإضمار وذلك إذا كان مقتضى أحد الفعلين مخالفا لمقتضى الآخر بأن يقتضي أحدهما مفردا والآخر مثنى فوحسبني وحسبتني وحسبتهما الزيدان منطلقًا أو جمعًا نحو حسبني وحسبتهم الزيدون منطلقًا، أو يقتضى أحدهما مثنى والآخر جمعًا نحو الزيدون حسبهم العمران وحسبوهما منطلقين، أو يقتضى أحدهما مذكر والآخر مؤنث نحو حسبت هندًا وحسبتني قائمة ، فقل في الأول حسبني وحسبتهني منطلقين الزيدان منطلقًا ، وفي الثاني حسبني وحسبتهم منطلقين الزيدون منطلقًا ، وفي الثالث الزيدون حسبهم العمران وحسبوهما منطلقين منطلقين ، وفي الرابع حسبت هندا وحسبتني قائما قائمة ، ولم يجز الإضمار في نحو هذه الأمثلة ؛ لأنك لو أضمرته موافقا للمفعول الأول لكان مخالفا للمرجع ، ولو[52] أضمرته موافقا للمرجع لكان مخالفًا للمفعول الأول وكل واحد منهما غير جائز لوجوب الموافقة بين الراجح والمرجح وبين مفعولي باب علمت في مثل هذه الصور حذرًا من مثل علمت الهندات قائما غلمانهن إذ لا يجب الموافقة بين المفعول الأول والثاني في مثل هذا المثال ؛ لأن تذكر الصفة المشتقة وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه إنما يكون باعتبار فاعلها .

[مناقشة لبعض الشواهد المذكورة]

ولو إعمال الأول لا يكون من باب التنازع إذ لم يتوجه فيه الثاني إلى ما توجه إليه الأول ؛ لأنه لو توجه الثاني إليه وأعمل الأول لصح أن يقدر للثاني مثله فإذن يكون تقدير الكلام كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال ، ولكن لا يصح هذا لاستلزامه فساد المعنى وهو غير لائق بالفصيح ، **وبيانه** أن هذا البيت مصدر بلو الشرطية وهي تدخل على الجملتين بجعل الأولى شرطا للثانية تقديرا وتدل على امتناع إحداهما لامتناع الأخرى فإذن لو كانتا مثبتين لصارتا منفيتين ، وإن كانتا منفيتين لصارتا مثبتين وإن كانت أحدهما مثبتة

والأخرى منفية صارت المثبتة منفية والمنفية مثبتة ؛ لأن امتناع الإتيان بالنفي وامتناع النفي بالإثبات ، وإذا عطف جملة على شرطها أو أخرها كان حكمه تلك الجملة كذلك يعني تنقلب من الإثبات إلى النفي ومن النفي إلى الإثبات، وإذا تقدر هذا فلنرجع إلى بيان معنى البيت على هذا التقدير اعلم أن المعنى بعد لو وما بعده في محل الرفع بأن فاعل الفعل محذوف تقديره لوثبت سعى لأدنى معيشة وهذه جملة مثبتة ، وكذا كفاني قليل من المال فيصيران منفيتين فيكون المعنى ما ثبت سعى لأدنى معيشة وما كفاني قليل من المال ، ولم أطلب قليلا جملة منفية معطوفة على كفاني قليل وهو جواب للو ، فكذا ولم أطلب فيكون جوابا للو أيضا إذ المعطوف في حكم المعطوف عليه فيكون مثبتة فيكون معناه طلبت قليلا فيؤدي معنى البيت إلى ما ثبت سعى لأدنى معيشة وطلبت قليلا من المال وهذا تناقض ؛ لأنه كلما كان طالبا لقليل من المال كان سعيه ثابت لأدنى معيشة ، وقد قال ما ثبت سعى لأدنى معيشة وطلب قليلا وإنما نشأ هذا الفساد من توجه ولم أطلب إلى قليل فعلمنا أنه لم يتوجه إليه بل مفعول لم أطلب محذوف أي لم أطلب المجد حذف لما في البيت الثاني من الدلالة عليه وهو ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي.

وذهب أبو علي الفارسي[53]إلى أن لو بمعنى إن حذرا عن صرف الفعل عن ظاهره إذ الفعل توجه إليه ظاهرا ودعم اندفاع الفساد ، وقال بعض النحويين[54] إن الواو في ولم أطلب واو الحال لا العطف فعلى هذا لايلزم الفساد ، وقال الجرجاني[55] إن الواو للعطف إذ هو أصل قوله : "وإذا تنازع الفعلان ما هو بعدهما لو قال العاملان لكان أولى ليشتمل على تنازع المشتقات نحو زيد ضارب ومكرم عمرا ، وإنما قال الفعلان إما لأن الواقع في اصطلاح المتقدمين هكذا فوافقهم، أو لأن المعلوم أن شبه الفعل إذا اشتمل على شرائط العمل لا فرق بينه وبين الفعل في العمل ثم كلما يحصل التنازع بين الفعلين يحصل بين شبه الفعل ، وإنما قال الفعلان ولم يقل أو أكثر ؛ لأن الغرض من هذا البحث بيان أولوية الإعمال بمعنى أن إعمال الأول أولى من الثاني[56]، فعلى هذا الاعتبار يكون التنازع بالحقيقة بين الفعلين لا غير ؛ لأن الأول معلل بوقوعه أولا ، والثاني بكونه مجاورا مستلزما لعدم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ، ولا حظ للفعل المتوسط بين هاتين العلتين ومن ثمة لم يذهب أحد من الطائفتين إلى أولوية إعماله ، وإنما قال ظاهرًا حذرا عن المضمر أو لا تنازع عنده فيه"، وقال في الشرح ؛ لأنهما إن كانا المتكلم قلت ضربت وكرمت ونحوه ، وإن كانا المخاطب قلت ضربك وأكرمك ونحوه ، وإن كانا لغائب قلت ضرب زيد وأكرم فلم

يتنازع شيئا ؛ لأن كل واحد منهما يجب له ما يجب للآخر ثم قال: فإن قلت فماذا تصنع بمثل ما ضرب وأكرم إلا أنا أو إلا أنت أو إلا هو ونحوه ، قلت: قد ذكر ذلك بعض المتأخرين[57]، وهو غلطا ؛ لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما مضمر ؛ لأنه فاعل ، فيه نظر ؛لأن حذف الفاعل عند الكسائي جائز فلا يكون ما ذهب إليه ذلك البعض غلطا مطلقا اللهم إلا إذا علم أنهم مخالفو الكسائي ، وأيضا إن الدليل لا يدل على بطلان مثل: ما ضرب زيد وما أكرم إلا إياك ،ومثل :زيدا أعطيتني وسميتني إياه ، وقال: إن هذا الكلام محمول على الحذف فتقديره ما ضرب إلا أنت ، وما أكرم إلا أنت فحذف ذلك من أحدهما تخفيفا فيه نظر، إذ لا ينتج هذا التقدير إلا حذف الفاعل وهو غير جائز عنده ، قال بعدهما عما وقع متوسطا أو مقدما فإنه يتعلق بالأول قال فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد ، وفي المفعولية مثل ضربت وأكرمت زيدا مع أن قوله وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما شامل لجميع الأقسام إظهارا لمخالفة الفراء صريحا، قال: وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني أو المفعول على المختار[58]، قوله " أو المفعول معطوف على قوله الفاعل فيكون التقدير وأضمرت المفعول جائز الذكر كان المفعول أو واجبه كما في المثالين المذكورين ، اعلم أن قوله على المختار" مشعر بجواز إظهار المفعول ؛ لأنه قيد الإضمار وكلما كان الاضمار مختارا كان الإظهار جائزا وهو غير مشهور بينهم ، وذهب بعض النحويين[59]إلى أن عطف أحد الفعلين على الآخر شرط في هذا الباب ، وبهذا سموه باب عطف العاملين ، وهو ضعيف بوقوعه على خلاف ذلك كما في قول الشاعر:

ولما أن تحمل آل ليلى سمعت ببينهم نعب الغرابا[60]

وإنما ذكر هذا البحث ههنا ؛ لأنه لما قال وقد يحذف الفاعل إلخ أراد أن يشير إلى حذف الفاعل دون الفعل ، وذلك إنما يكون في باب تنازع الفعلين على مذهب الكسائي فخصص هذا المكان بهذا البحث نظرا إلى هذا ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ، وكتبها لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده فقير رحمة ربه أحمد بن محمد الغنيمي الخزرجي الأنصاري الشافعي لطف الله به آمين آمين.

وتم نسخ هذه في يوم السبت 17 ربيع الأول سنة 1334 هـ ، الموافق:22 يناير سنة 1916 م نقلا عن نسخة الأصل الموجودة بدار الكتب السلطانية 145 م مجاميع ، كاتبه: محمد بن محمود الناخ .

الخاتمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وبعد : فإننا في نهاية هذا البحث نستطيع أن نقف على مجموعة من **النتائج** ،**أهمها:**

أولا: عظم مكانة الشهاب الغنيمي مؤلف هذه الرسالة في عصره حيث تتلمذ عليه كثير من طلاب العلم .

ثانيا:يوقفنا البحث على أثر من التراث النحوي فيظهره للباحثين ودارسي اللغة العربية .

ثالثا :يدور كثير من الخلاف النحوي حول باب التنازع أشار المصنف إلى بعضه ،ومما ذكره مسألة أولى العامِلَيْنِ بالعمل في باب التنازع ، وقد اتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال العاملين ،والمختار إعمال الثاني وهو الأولى ،وبه جاء القرآن الكريم .

التوصيات:

أولا : العمل على إثراء المكتبة النحوية بتراجم المغمورين من النحاة .

ثانيا: الاهتمام بتحقيق كتب التراث النحوي ورسائله التي لم تحقق بعد والعمل على نشرها .

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم .**

ــ ابن أبي الربيع ،عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله ،**الكافي في الإفصاح** عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان ،د.ط (بغداد: دار الرشيد ، 2001 م ، 1422هـ) .

ــ الأنباري، أبو البركات محمد بن القاسم أبو بكر، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين** ، تح: حسن حمد ،ط1 (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية ،1418هـ . 1998 م).

ــ البطليوسي ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد، **الحلل في إصلاح الخلل** ، تح: سعيد عبد الكريم سعودي ، ط1 (بغداد: دارالرشيد، بغداد ، 1980م) .

ــ الجامي ، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد ،**الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب** ،تحقيق أسامه طه الرفاعي، د.ط(مصر ،القاهرة، دار الآفاق العربية،د. ت) .

ــ الجرجاني ،عبد القاهر بن عبدالرحمن أبو بكر ،**المقتصد في شرح الإيضاح** ، تح: كاظم بحرالمرجان،ط1(العراق : دار الرشيد ،1982م) .

ـ**أبو حيان** ،محمد بن يوسف بن علي، **ارتشاف الضرب** ،تح:د. رجب عثمان محمد ، راجعه: د.رمضان عبد التواب، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي ، 1428هـ ـ 1998م) .

ـــ **التذييل والتكميل**، تح / د. حسن هنداوي ، ، ط1 (دمشق:دار القلم ، 1418 هـ . 1997م) .

ديك الجن ، عبد السلام بن رغبان، **ديوان ديك الجن** ،تحقيق :د. أحمد مطلوب ،د. عبدالله الجبوري، د. ط (د. م : نشر :دار الثقافة، د . ت) .

ـ الرضي ، محمد بن الحسن ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، تح/ أحمد السيد أحمد ،د.ط (مصر: المكتبة التوفيقية،د .ت).

ـالزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي، **الإيضاح في علل النحو**، تح / د.مازن المبارك ، ط1 (بيروت :دار النفائس ، 1394هـ -1974 م) .

ـ الزركلي، خير الدين بن محمود ، **الأعلام** ، ط 6 (لبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1984م).

ـ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ، **الكتاب**، تح:عبد السلام هارون ،ط 2 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م) .

ـالسيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح/ د. عبد الحميد هنداوي ،د.ط (مصر: القاهرة،المكتبة التوفيقية،د. ت).

ـ الصيمري ، عبد الرحيم الحسين العراقي ،**التبصرة والتذكرة** ، تحقيق: عبد اللطيف الهميم ، ماهر ياسين الفحل، د.ط(بيروت : دار الكتب العلمية ، 1423هـ – 2002م) .

ـ العاملي، عدىّ بن الرقاع ، ديوان عدىّ بن الرقاع ، جمع و شرح حسن محمد نور الدين د.ط (بيروت: دار الكتب العلمية،1990م) .

ـ ابن عبد ربه ، أحمد بن محمد ، **العقد الفريد** ، تح/ الأساتذة: أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الإبياري، ط 2 ،(مصر: نشر مكتبة النهضة المصرية، 1962م) ..

ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن ، **شرح جمل الزجاجي** ، تح: فواز الشعار ، ط1(بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ،1419هـ ـ 1998م).

ـ الطائي ، حبيب بن أوس بن الحارث ،أبو تمام ، **ديوان أبي تمام**، تقديم وشرح محيي الدين صبحي، د. ط (لبنان ،بيروت، دار صادر،2008م) .

ـ العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ،**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، تـح/ د. عبـد الـرحمن بـن سـليمان العثيمـين ،ط1 (د.م :دار الغـرب الإسـلامي، 1406هـ ،1986م).

ـ ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن، **المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتـاب التسـهيل لابـن مالـك** ، تحقيـق/ أ . محمـد كامـل بركـات ،د.ط (د.م: دار المـدني ، 1405 هـ . 1984م) .

ـ الغنوي ، طفيل بن كعب ، **ديوان الطفيل بشرح الأصمعي**، تحقيق :حسان فلاح أوغلي ،ط1(بيروت: دار صادر ، سنة 1997م) .

ـ الفحل، علقمة بن عبدة ،**ديوان علقمة بن عبدة** ، قدم لـه الشيخ السيد أحمد صقر ،الدكتور زكى مبارك ، ط 1 (مصر: المكتبة المحمودية ، سنة 1353 هـ – 1935 م) .

ـ الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، **ديوان الفرزدق**، تح: كرم البستاني ، ط 1 (بيروت: دار صادر ، 1386. 1966 م).

ـ ابن قتيبـة الـدينوري، أحمـد بـن عبـد الله الـدينوري ، **عيـون الأخبـار وفنـون الآثـار** ، تحقيـق مصطفى غالب ،ط2 (د .م : دار الأندلس ، 1406هـ ـ 1986م) .

ـالقلقشندي (ت 821هـ) ، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، د .ط (مصر :نشر المؤسسة العربية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (د ت).

ـ ابن القواس ، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، **شرح ألفيـة ابـن معـط** ، تـح: علـى موسـى الشوملي ، ط1(مصر: مكتبة الخريجي ، 1405 هـ .1985 م)..

ـكثير عزة بن عبد الرحمن بن الأسود ، كثير عزة ، **ديـوان كثيـر عزة**،تحقيق: هنري بيرس ، د.ط (الجزائر / باريس ،د.ن، 1928ـ1930م).

ـ كحالة ،عمر رضـا، **معجم المؤلفين**، د.ط (بيروت، مكتبة المثنى ,دار إحياء التراث العربي ، د ت) .

ـالكندي :أمرئ القيس بن حجر ، **ديـوان أمرئ القيـس** ، تحقيق/ الأستاذ : محمد أبـى الفضـل إبراهيم – د.ط (القاهرة ،د.ن ، 1958م).

ـابن مالـك، محمد بـن عبـد الله، **شـرح التسـهيل** ، تـح: محمـد عبـد القـادر عطـا ، طـارق فتحـي السيد، ط1(بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ ـ 2001م) .

ـ ابن مالك ، محمد بن عبد الله **شرح الكافية الشافية**، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود ، ط 1(بيروت ، لبنان ، دار الكتب العلمية ،1420هـ ـ 2000م).

ـ المبرد، محمد بن يزيد، **الكاملفي اللغة والأدب والنحو والتصريف**، تحقيق : د. زكى مبارك ، ط 1(القاهرة :مصطفى الحلبى ، 1937 م) .

ـ المحبي، محمد أمين بن فضل الله، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ،د.ط (القاهرة :الناشر: المطبعة الوهيبة، سنة النشر: 1284هـ) .

ـالمخزومي ، عمر بن أبي ربيعة ، **ملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، تح/ محمد محيى الدين عبدالحميد،د .ط (د.م، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة السعادة ،1371هـ ـ 1952 م)

ـالمرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله ، أبو محمد بدر الدين ،**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق : أ .د / عبد الرحمن علي سليمان، ط1 (القاهرة :الناشر :دار الفكر العربي، 1428هـ – 2008م) .

.ـ ابن معصوم ، علي صدر الدين بن محمد ، **سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**، ط 1(مصر: مكتبة محمد أمين الخانجي ، 1324هـ).

ـ ابن مقبل ،تميم بن أبي ، **ديوان بن مقبل**، تحقيق :د. عزة حسن ، ط 1 (لبنان ، بيروت ، دار الشرق العربي ، 1416 هـ ـ 1995 م) .

ـ ابن هشام، عبد الله بن يوسف ، **أوضح المسالك** ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،ط5(بيروت، دار الجيل ، 1399هـ ـ 1979م) .**شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، تحقيق /الأستاذ الشيخ:محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط1(مصر: الإدارة العامة للجامع الأزهر ، د ت) .

ـابن يعيش ، الحسن بن محمد ، **شرح المفصل**، تح/ أ. أحمد السيد أحمد ، ط1(مصر: المكتبة التوفيقية، د .ت)

الهوامش:

[1]هذا المؤلف حققه: عبدالكريم الزبيدي ، ط/ بيروت : دار البلاغة،1991م .

[2]الزركلي، خير الدين بن محمود،**الأعلام** ، ، ط6(لبنان ، بيروت ، ط، دار العلم للملايين ، 1984م)، ج1 ، ص 238 ، المحبي، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ،(نشر، المطبعة الوهبية ، 1284هـ)، ج 1، ص 312 .

[3] لم توقفنا المراجع التي اطلعت عليها على شيوخ الشهاب الغنيمي ، وإنما اقْتَصَرَتْ على تلاميذِهِ فقط.

[4] الزركلي: الأعلام ، ج 6 ، ج 12 ،المحبي :خلاصة الأثر ،ج3، ص 390 .

[5]ابن معصوم ،علي صدر الدين المدني ،**سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر**،ط1(مصر: مكتبة محمد أمين الخانجي 1324هـ) ،ج 1 ، ص 169.

[6] الزركلي ، الأعلام ، ج7 ، ص 203.

[7]المحبي ،خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ،ج 1 ، ص 27.

[8] المرجع السابق ، ج 1 ، ص 112.

[9]المرجع السابق، ج 2 ، ص 48.

[10]المرجع السابق، ج 2 ، ص 226.

[11] المرجع السابق ، ج 2 ، ص 227.

[12] المرجع السابق، ج 2 ، ص 232.

[13] المحبي ،خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر،ج 2 ، ص 360.

[14] المرجع السابق، ج 2 ، ص 424.

[15] المرجع السابق ، ج 2 ، ص 452.

[16] السابق ، ج 2 ، ص 464.

[17] السابق ، ج 2 ، ص 464.

[18]الزركلي، **الأعلام** ، ج1 ، ص 238 ، المحبي ،**خلاصة الأثر** ،ج 1، ص 312 .

[19]لم أقف له على ترجمة .

(20) ينظر :ابن يعيش، الحسن بن محمد ، **شرح المفصل**، تح/ أ. أحمد السيد أحمد ، د.ن (مصر: المكتبة التوفيقية ،د ت)، ج 1، ص153 ،ابن عصفور، على بن مؤمن ، **شرح الجمل** ، تح، فواز الشعار ، ط1(لبنان ، بيروت، دار الكتب العلمية ،1419هـ . 1998م)، ج 1، ص625، أبو حيان ،محمد بن يوسف بن على ، **التذييل والتكميل**، تح / د. حسن هنداوي ، ط1(دمشق، دارالقلم ،1418 هـ . 1997م) ،ج 3، ص128 ،**ارتشاف الضرب** ، تح،د. رجب عثمان محمد ، راجعه، د.رمضان عبد التواب، ط1(القاهرة ،مكتبة الخانجي ، 1428هـ ـ 1998م)، ج 4، ص142 .

(21) ينظر: أبو حيان ،**التذييل والتكميل**، ج 3، ص147 ، ابن مالك ،محمد بن عبد الله،**شـرح الكافية الشـــافية**، تح، علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود ، ط1(لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،1420هـ . 2000م)، ج 1، ص290.

قال السيوطي،" قال الفراء فيما نقله عنه الجمهور لا تصح المسألة إلا به فأوجب إعمال الأول حينئذ، وعنه قول آخر محكي في (البسيط) أنه يقتصر في مقابل ذلك على السماع ولا يكون قياسا ، وحكي عنه قول آخر حكاه ابن مالك أنه يجوز إعمال الثاني قياسا ويضمر في الأول بشرط تأخر الضمير نحو ضربني وضربت زيدا هو، قال البهاء بن النحاس ، ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير ابن مالك". عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ،، تح/ د. عبد الحميد هنداوي ، (مصر، المكتبة التوفيقية ، د ت)، ج3 ، ص120.

(22)ينظر:أبو البركات الأنباري ، محمد بن القاسم أبو بكر، **الإنصاف** ، تح، حسن حمد ، ط1(لبنان ، بيروت ،دار الكتب العلمية ، 1418هـ . 1998 م)، ج1، ص83 ،أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله،**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، تح/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ،ط1(دار الغرب الإسلامي ، 1406هـ ، 1986م)، ص 252 ، ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص153 .

(23) في هامش المخطوط، ذكر قوله بلغ مقابله .

(24)ابن مالك ، **شرح التسهيل** ، تح، محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد،ط1(لبنان ، بيروت ،دار الكتب العلمية ، 1422هـ . 2001م)، ج2، ص167 ، **شرح الكافية الشافية**، ج 1،ص288 .

(25) في المخطوط، مجار للمعول، والصواب ما ذكرته .

(26) في المخطوط (يكون) .

(27) قال سيبويه: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا (هذا جحرُ ضبٍّ ونحوه) ، وقال أيضا في توجيه هذا القول، (فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس؛ لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره).عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، **الكتاب**، تح، عبد السلام هارون ،ط2(مصر ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1979م)،ج 1، ص436،وقد ورد القول عند :ابن هشام ، عبد الله بن يوسف، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، تحقيق /الأستاذ الشيخ،محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط1(مصر: الإدارة العامة للجامع الأزهر ،د ت) ، ج2 ، ص 588 ،الرضي، محمد بن الحسن ،**شرح كافية ابن الحاجب** ، تح/ أحمد السيد أحمد ،ط1(مصر: المكتبة التوفيقية ، د ت)، ج 2 ، ص 328.

(28) في المخطوط، لحجة ، والصواب ما ذكرته .

(29) في المخطوط، لجاره حيث ، والصواب حذف حيث .

(30) سورة الرحمن من الآية (35) .

(31) في المخطوط، مراعات .

(32) سورة المائدة من الآية (6) .

(33) البيت من الطويل وهو لطفيل بن كعب الغنوي في ديوان طفيل بشرح الأصمعي ، تحقيق، حسان فلاح أوغلي ، ط1(بيروت : دار صادر ، سنة 1997م)،ص 7. والبيت ورد عند: سيبويه ،الكتاب ،ج1، ص 77 ، المبرد، المقتضب، ج4، ص 75 ، الفارسي ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج1 ، ص 163 ،وأبي البركات الأنباري، الإنصاف، ج1، ص 88 ، ابن يعيش، شرح المفصل ، ج1 ، ص 151. الكمت ، جمع أكمت ، وهو الذى لونه حمرة يخالطها سواد ، مُدَمَّاة ، شديدة الحمرة حتى كأنها طليت بالدم ، متونها ، جمع متن ، وهو الظهر ، استشعرت لونَ مذهب ، جعلت هذا اللون شعاراً لها . المعنى: يصف خيلا بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها.

والشاهد فيه: **قوله** "جرى واستشعرت لون" حيث تقدم عاملان "جرى" و"استشعرت"، وتأخر عنهما معمول واحد "لون"، الأول يطلبه فاعلا، والثاني يطلبه مفعولا، وقد أعمل الثاني.

(34) في المخطوط، عايد .

(35)البيت لكثير عزة في ديوانه تحقيق، هنري بيرس – د ط (الجزائر / باريس، 1928ـ1930م) ،ص143.

والبيت ورد عند: البغدادي ، خزانة الأدب ، ج 5، ص 233، والشنقيطي ،الدرر ، ج5، ص 326، والشيخ خالد الأزهري، التصريح ، ج 1، ص 318، والفارسي ،أبي عليّ ، شرح شواهد الإيضاح، ص90، والسيوطي ،همع الهوامع ، ج 2، ص 111. اللغة : قضى الدين: وفاه، الغريم: الدائن، ممطول: مسوف، أي يوعد بالوفاء مرة بعد مرة، معنى: معذب.

والمعنى يقول: لقد وفى كل ذي دين غريمه حقه إلا عزة فإنها تماطل موعودها وتعذبه في ما وعدته.

والشاهد فيه قوله: قضى ....فوفى توجها غريمه وأعمل الثاني إذ لو أعمل الأول لقيل فوفاه لعدم المانع من الاضمار قبل الذكر، وقيل الشاهد فيه: "ممطول معنى غريمها" حيث تنازع عاملان، وهما قوله، "ممطول" و"معنى" معمولا واحدا، وهو قوله، "غريمها"، وقيل: لا تنازع فيه، فـ"غريمها" مبتدأ، و"ممطول معنى" خبر "إن"، أو "ممطول" خبر، و"معنى" صفة له أو حال من ضميره، تنظر المسألة الثالثة عشرة في الإنصاف في مسائل الخلاف، ص83–96.

(36) هو مذهب الكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء القرطبي من الأندلسيين، أبو حيان ،التذييل والتكميل ،ج 3، ص 149 ،ارتشاف الضرب، ج 4، ص 2143 ،ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج2، ص 177 ، ابن عقيل، المساعد، ج 1، ص 458 .

(37)أبو حيان ،التذييل والتكميل ،ج 3، ص 149 ،ارتشاف الضرب، ج 4، ص 2143 ،ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج2، ص 177 ، ابن عقيل، المساعد، ج 1، ص 458 .

(38) البيت من تام الكامل لأبي تمام في ديوانه ، ج2، ص 290.

والشاهد: قوله (نقلْ فؤادك حيثُ شئتَ) ، حيث تنازع الفعلان (فؤادك) الأول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا ، وأعمل الأول ترجيحا على مذهب الكوفيين .

(39) البيت من تام الكامل لأبي تمام في ديوانه ، ج2، ص 290.

والشاهد: قوله (يألفه الفتى وحنينُه) ، حيث عمل الفعل في (الفتى) فرفعه ، وفيه ترجيح إعمال الأول على مذهب الكوفيين.

(40) البيت من الطويل ، وينسب لابن الطثرية ، وليس في ديوانه ، وقيل ،لديك الجن واسمه عبد السلام بن رغبان ، وهو في ديوانه تحقيق، د. أحمد مطلوب ، د. عبدالله الجبوري، (نشر، دار الثقافة، د ، ت) ، ص 179 .

والبيت ورد عند : الألوسي ،روح المعاني ، ج 1 ، ص ، 42،إسماعيل حقي، تفسير روح البيان ، ج 2 ص 361، الجاحظ ،الحيوان ،ج1 ، ص 169، المحاسن والأضداد ،ج1 ، ص 10.

والشاهد: قوله(أعرف الهوى فصادف) حيث تنازع الفعلان (الهوى) الأول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا ، وأعمل الأولترجيحا على مذهب الكوفيين .

(41) فهيج لي .

(42)البيت من الطويل لعدىّ بن الرقاع العاملي في ديوانه ص 63 ، ولابن مقبل في ديوانه ص 174، ورواية الديوان، فَهَاج لِيَ البُكَا . والبيت ورد عند : المبرد، محمد بن يزيد ، **الكامل في اللغة و الأدب** ،ج3 ، ص 93، الجاحظ ، **الحيوان**، ج3 ، ص 206،ابن حجة الحموي، **خزانة الأدب وغاية الأرب** ، ج1 ، ص 295، السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، ج1، ص 65.

والشاهد: قوله:(بكت قبلي فهيجني البكا بكاها) حيث تنازع الفعلان بكت وهيج لفظة البكا فعمل الفعل الأول فيها، وعمل الثاني في بكاها ،وفيه ترجيح إعمال الأول على مذهب الكوفيين .

(1) سقطت من المخطوط .

(2) سيبويه ،الكتاب ، ج1، ص 79 .

يقول:" وكذلك تقول ، ضربوني وضربتُ قومَك ؛ إذا أعملت الآخِر فلابُدَّ في الأول من ضمير الفاعل ؛ لئلا يخلو من فاعل ، وإنما قلت ، ضربت وضربني قومُك ، فلم تجعل فى الأول الهاء والميم ؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون بغير فاعل " .

(45) البيت من الطويل وهو لطفيل الغنوي في ديوانه ، ص 37 ، ونسب إلى امريء القيس ،ملحقات ديوانه، ص 473 ، كما نسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ملحقات ديوانه، ص 498 . والبيت ورد عند: سيبويه، الكتاب 1، ص 78 ، الفارسي، الإيضاح، ص 68 ، أبي البقاء العكبري، التبيين ، ص255 ، ابن يعيش، شرح المفصل ،ج 1، ص 153،شرح التسهيل ،ج 2، ص 172،أبي حيان ،التذييل والتكميل ، ح3، ص 134. تنخل : اختير بالبناء للمجهول ، إسحل :شجرٌ يشبه الأراك يستاك به . واستشهد به على إعمال الفعل الأول (تُنُخِّل) ولهذا أتى بالمعمول (عود إسحل) مرفوعاً ، ولو أعمل الثاني (استاكت) لحذف الهاء التي مع الباء ولجر المعمول بها .

(46) البيت من الوافر ، ولم أهتد لقائله ، والبيت ورد عند: أبي البركات الأنباري ، الإنصاف، ج 1، ص 86 ،أبي البقاء العكبري، التبيين، ص 255 ، تحمل آل ليلى ، شَدُّوا أمتعتهم للرحيل .

والشاهد فيه قوله : سمعت بينهم نعب الغرابا حيث أعمل الفعل الأول (سمعت)، ولهذا أتى بالمعمول (الغرابا) منصوبا ولو أعمل الثاني (نعب) لرفعه .

(47) البيت من الطويل وهو لامريء القيس في ديوانه ، تحقيق/ الأستاذ ، محمد أبى الفضل إبراهيم ، القاهرة 1958م، ص 39.والبيت ورد عند: سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 79 ، المبرد ،المقتضب ، ج4، ص 76 ، الفارسي، الإيضاح في شرح المفصل، ج 1، ص 163 ، الجرجاني، المقتصد،ج1، ص242 ابن جني ،الخصائص، ج 2، ص 389 .

والشاهد فيه قوله :كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال حيث أعمل الفعل الأول (كفاني) فأتى بالمعمول (قليل) مرفوعاً ، ولو أعمل الثاني (أطلب) لنصبه .

(48) البيت من الطويل ونسبه ابن مالك لبعض الطائيين .

والبيت ورد عند : ابن يعيش ،شرح التسهيل ،ج 2، ص 170 ، ابن مالك ،شرح الكافية الشافية ، ج 1، ص 289 ، ابن الناظم ، شرح الألفية ، ص257، أبي حيان ،التذييل والتكميل ، ج3، ص 152 ، ابن هشام ،أوضح المسالك، ج2، ص 176. جفوني : من الجفاء وهو ترك المودة. والمعنى : هجرني الأصدقاء فلم أقابلهم بالمثل ؛ لأني أهمل وأترك ما ليس بحسن من أفعال أصدقائي ، والشاهد فيه : إعمال لم أجف وإضمار الفاعل في جفوني فالواو في (جفوني) ضمير عائد على (الأخلاء) وتقدمت عليه ، واستدل بذلك على جواز الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير .

(49) البيت من الطويل لعلقمة بن عبدة الفحل في ديوانه ص 12 ، قدم له الشيخ السيد أحمد صقر الدكتور زكى مبارك ،الطبعة الأولى ، المكتبة المحمودية ، سنة 1353 هـ – 1935 م ، من قصيدة له يمدح بها الحارث بن جبلة الغسَّاني .والبيت ورد عند : ابن خروف ، شرح الجمل ،ج 2، ص =606،ابن مضاء، الرد على النحاة ، ص 87 ، ابن يعيش ،شرح التسهيل ،ج 2، ص 127 ، ابن عصفور ،شرح الجمل ، ج 1، ص 631 ، ابن الضائع ، شرح الجمل ،ج1، ص 284 . تعفق : لجأ ولاذ واستتر ، الأرطى ، شجر به نَوْر وثمر تأكله الإبل ،**بَذَّت** : سبقت وفاتت ، **النبل** : السهام . كليب جمع كلب على وزن فعيل كعبد وعبيد .**المعنى:** استتر واختفى وراء هذه الشجرة –لاصطياد تلك البقرة الوحشية، وأراد اصطيادها رجال بالنبال، وكلاب صيد، فغلبتهم، وفرَّت، ولم يتمكنوا من اصطيادها؛ لسرعتها التي يشبه سرعة فرسه بها.**موطن الشاهد:** "تعفق... وأرادها رجال"، **ووجه الاستشهاد،** تقدم العاملان، "تعفق"، و"أدارها"، وتأخر المعمول "رجال" وقد أعمل العامل الثاني، "أرادها" ورفع "رجال" فاعلا له، وأعمل الأول "تعفق" في ضميره، وحذفه – مع أنه فاعل– على رأي الكسائي ومن معه، فرارا من الإضمار قبل الذكر؛ ويجوز القول، إن في "تعفق" ضميرًا مستترًا، يعود إلى "رجال"، وهو وإن كان جمعا، فهو في تأويل المفرد، فصح استتار ضميره مفردا.

(50) أبو حيان ،**التذييل والتكميل،** ج 3، ص 147 ، ابن مالك ،**شرح الكافية الشافية،** ج 1، ص 290 .

(51) سبق ذكره ص 11 .

(52) في المخطوط، لم .

(53)الفارسي ،الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي،الإيضاح في شرح المفصل ، ج1 ، ص 163 .

(54) يراد به الكسائي قال الرضي: "فإن قال الكوفي، إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في (ولم أطلب) للعطف، ونحن نقول إن الواو للحال، فالجواب، إنك تكون إذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح، والحال المرجوح، إذ واو العطف أكثر من واو الحال، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح". شرح الرضي على الكافية ، ج 1 ، ص 212.

(55)الجرجاني ، عبد القاهر بن عبدالرحمن أبو بكر ،المقتصد في شرح الإيضاح ، تح، كاظم بحرالمرجان،ط1(العراق ، دار الرشيد للنشر، 1982م) ، ج 1، ص 337 .

(56) في المخطوطة (والثاني) ، والصواب ، إعمال الأول أولى من الثاني .

(57) منهم ابن الحاجب حيث قال:" وأما الضمير المنفصل الواقع بعدهما ، نحو ، ما ضرب وأكرم إلا أنا ، ففيه تنازع ، لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم ، وهو اضمار الفاعل في الأول عند البصريين ، وفي الثاني عند الكوفيين ؛ لأنه لا يمكن اضماره مع (إلا) ؛لأنه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى ؛ لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل ، والمقصود اثباته له" . ينظر: الجامي ، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد،الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، ج 1 ، ص 159.

(58) في المخطوطة، المخطار .

(59) لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفًا على الآخر، بدليل {جم حج حم خج}، وبدليل: {ں ڻ}، وبدليل عهدت مغيثًا مغنيًا من أجرته ، فليس في هذه الشواهد عطف الفعل الثاني على الفعل الأول. .

(60) سبق تخريجه ص 14.